

الدبلوماسية في عصر الذكاء الاصطناعي

الدكتور كورنيليو بچولا
رئيس مجموعة أكسفورد لأبحاث الدبلوماسية الرقمية

تطورت نظم الذكاء الاصطناعي تطوراً كافياً من الناحية النظرية لتقديم الدعم في اتخاذ القرار لنطاق واسع من المهام الدبلوماسية. ومن المحتمل أن تتطور لدرجة تسمح باستخدام النظم الإلكترونية لتنفيذ المهام والخدمات الروتينية في المستويات التشغيلية والتخطيطية، ولكن من المحتمل أن يتم إبعادها عن اتخاذ القرارات الإستراتيجية لأسباب فنية وأخلاقية.

القرارات المنسقة، والتحليلات الوصفية، والمعرفة الإجرائية هي نقاط البداية الأكثر احتمالاً لتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال الدبلوماسي؛ وهي تنطبق جيداً على الخدمات القنصلية والمفاوضات الدولية.

درجات استدامة الابتكار التكنولوجي في الذكاء الاصطناعي، والتصورات عن مسؤولية الذكاء الاصطناعي في التواصل الدبلوماسي، والجوانب الأخلاقية للشؤون المتعلقة بالسيطرة البشرية والتداعيات السياسية والجيوسياسية للذكاء الاصطناعي، وكذلك الاعتبارات العملية المتعلقة بالرصد والمراقبة هي النقاط المحتملة التي ربما تجعل وزارات الخارجية تحد من أو تؤجل أو تستبعد تبني نظم الذكاء الاصطناعي.

المساهمة النوعية المحتملة للذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية هي مساعدة صانعي القرار في التحلي بالمرونة في تحديد طريقة تصرف معينة؛ أي التعديل المتواصل والتلقائي للتوصيات بناء على التغييرات في الوصف، والتشخيص، والتنبؤ، والتصرف.

يمكن لوزارات الخارجية استخدام إطار عمل المهمة والابتكار والتكامل والاستخدام (TIID) كخارطة طريق نظرية لتصميم وتنفيذ واستخدام نظم الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية، والذي يجمع بين اعتبارات تحديد الهدف (تحسين أداء المهام)، وكيفية إنجازه (الابتكار) وما هي الموارد المطلوبة (التكامل بين النظم الفعلية/الرقمية) وفي أي سياق مؤسسي (تحديد الاستخدام).

- يتواصل التنافس الدولي على تطوير نظم الذكاء الاصطناعي، مع تركيز واضح على الاستخدامات العسكرية والحكومية والاقتصادية والرصد والمراقبة. وبدأت الدراسات أيضاً في بحث آفاق استخدام نظم الذكاء الاصطناعي لمواجهة بعض من أصعب المشكلات الاجتماعية التي يواجهها العالم، وأظهرت النتائج ما يدعو إلى التفاؤل بأن الذكاء الاصطناعي يمكنه المساهمة في تحسين الأحوال في العديد من المجالات الاجتماعية بداية من تحديات التعليم وحتى التصدي لتحديات الصحة والجوع. ومثلما هو الحال في الثورات التكنولوجية الأخرى، فمن المرتقب أن يكون لنظم الذكاء الاصطناعي تأثيرات بعيدة المدى في كل مناحي الحياة، وبالتبعية فإن الدبلوماسية لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن ذلك.
- تثير المسألة المتعلقة بالتأثيرات النوعية للذكاء الاصطناعي على الدبلوماسية ثلاثة أسئلة متداخلة وهي: أولاً - ما المقصود تحديداً بالذكاء الاصطناعي، وكيف يعمل، وما الأشكال التي يتخذها؟ ثانياً - إلى أي مدى تستطيع نظم الذكاء الاصطناعي إحداث ثورة في كيفية اتخاذ صانعي القرار لقراراتهم؟ ثالثاً - ما هي المجالات الدبلوماسية التي يمكن أن تحدث نظم الذكاء الاصطناعي فيها فرقاً، وبأي شكل، وبأي نوع من المخاطر؟ وعبر الربط بين نظريات تطوير الذكاء الاصطناعي، واتخاذ القرار، وتكيف المؤسسات مع هذه التغييرات، تضع الورقة البحثية إطاراً تحليلياً لتسليط الضوء على التأثيرات النوعية للذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية بصورة تسهم في تقديم الأفكار المناسبة للسياسات فيما يتعلق بأفاق دمج نظم الذكاء الاصطناعي في أنشطة وزارات الخارجية والسفارات وتأثيرها المحتمل على المهام والنشاطات الدبلوماسية الأساسية.

أبرز النقاط

- الذكاء الاصطناعي يشير إلى النشاط الذي تقوم به أجهزة الكمبيوتر في معالجة كميات ضخمة من البيانات باستخدام خوارزميات شديدة التعقيد لمحاكاة نمط تفكير و/أو سلوك البشر.
- يساعد "تأثير الذكاء الاصطناعي" في تفسير التطلعات التي لا تتوقف عن التكنولوجيا؛ فكلما أدخل الذكاء الاصطناعي تقنية جديدة إلى المجال العام، فإن الناس يعتقدون على هذه التكنولوجيا، ويتوقفون عن اعتبارها ذكاءً اصطناعياً، وبعد ذلك تظهر تقنيات أحدث منها.
- مع ذلك فسيظل ممكناً ممارسة المهام الدبلوماسية بالطريقة التقليدية باستخدام الأدوات والموارد الموجودة حالياً دون الاستعانة بنظم الذكاء الاصطناعي. ولكن الإضافات الجديدة التي تقدمها نظم الذكاء الاصطناعي هي تعزيز القدرات المعرفية، وزيادة الكفاءة، وتحسين سرعة الإنجاز.